حذر وزير الداخلية من مغبة التقصير في ملاحقة أصحاب المال السياسي

المعيوف: «الثالثة» دائرة الشرف والشرفاء ستبقى عصيةً على ممتهني شراء الأصوات

عبدالله المعيوف

دعا مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات البرلمانية التكميلية عبدالله المعيوف «نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد إلى تحمل مسؤولياته حيال ملاحقة أصحاب المال السياسي وكل من تسول له نفسه محاولة شراء الأصوات». مؤكداً أن «أهالي الدائرة الثالثة الشرفاء كانوا وسيظلون شوكة في حاصرة الفاسدين والمفسدين من ممتهني شراء الأصوات».

وقال المعيوف في تصريح صحافي: نؤكد دوماً ثقتنا بأن الدائرة الثالثة بناخبيها الكرام ستبقى عصية على أصحاب النفوس المريضة من مشتري الأصوات، ونأمل من الإخوة نواب الدائرة أن يضطلعوا بواجباتهم الوطنية والدستورية في حض الأجهزة الأمنية على تكثيف مراقبتها لاجتثاث ظاهرة شراء الأصوات من مختلف الدوائر الانتخابية بصفة عامة، والدائرة الثالثة بصفة خاصة».

وأضاف «ينبغي على الإخوة النواب تحريك أدوات المساءلة السياسية تجاه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في حال وجود أي تراخ أمني حيال محاربة شراء الأصوات».

مجدداً «نداءه» لأبناء الدائرة الثالثة بأن يلقنوا – كعهدهم دائماً – أصحاب المال السياسي درساً في القيم والأخلاق والمبادئ والتعاليم الإسلامية الغراء، وليعلنوها مدوية بأن الدائرة الثالثة كانت وستبقى محصنة بوعي أهلها ضد الأساليب الرخيصة من ذوي الذمم الخاوية والنفوس المريضة، فهي دائرة الشرف والشرفاء».

شدد على ضرورة إيجاد قانون متكامل يشمل جميع حقوق المرأة المدنية والاجتماعية

الكندري: تخصيص صندوق للمرأة للرعاية السكنية بعد خطوة في الطريق الصحيح

جاسم أبل الكندري

شدد مرشح الدائرة الثالثة جاسم أبل الكندري على أهمية تخصيص صندوق خاص للمرأة للرعاية السكنية مبينا انه في حال وفق في الوصول الى البرلمان سيتقدم باقتراح بهذا الشأن

وبين الكندري في تصريح صحافي: ان انشاء مثل هذا الصندوق سيكون خطوة في الطريق الصحيح لحل العديد من المشاكل الاجتماعية العالقة حيث القانون رقم 47 لسنة 1993 الخاص بالرعاية السكنية شابه القصور في شأن فئة المرأة الكويتية المطلقة والأرملة والمتزوجة من غير كويتي وكذلك غير المتزوجة التي بلغت 40 عاما فما فوق وكانت فاقدة الأبوين.

وشدد الكندري على ضرورة ايجاد قانون متكامل يشمل كافة حقوق المرأة المدنية والاجتماعية ويضمن لها هذه الحقوق كونها تعاني الكثير من الظلم في العديد من الاجراءات والحقوق خاصة فيما يتعلق بحق تملك المنزل مع الاخ بعد وفاة الوالدين او توليها الوظائف الإشرافية والمراكز القيادية في الكثير من اجهزة الدولة والمساواة مع الرجل في القرض الاسكاني الامر الذي يتطلب تشريع قوانين منصفة لها تضمن حصولها على كل حقوقها.

واستغرب الكندري في السياق ذاته عدم تجاوز نسبة النساء الكويتيات في المناصب القيادية بالدولة اكثر من 12 بالمائة على الرغم من ان معظم الكويتيات اليوم اصبحن يحملن شهادات جامعية وفوق جامعية ويُشهد بكفاءتهن.

وطالب الكندري بسرعة تصحيح القوانين التي تميز بين المرأة والرجل في الحقوق، مشيرا الى ان المرأة الكويتية مازالت مسلوبة الحقوق بسبب هذه القوانين الجائرة.

وأضاف الكندري انه آن الأوان ان تسارع الحكومة بإجراء تعديلات على هذه القوانين وخصوصا القوانين المتعلقة بسكن المرأة وتجنيس ابناء الكويتية لافتا في الاطار ذاته الى ان المرأة الكويتية يجب ان تأخذ نصيبها في المناصب القيادية، وعلى الحكومة افساح المجالات للمرأة حتى تشارك اخيها الرجل في المجالات التي تحتاج طبيعة المرأة مثل القضاء الأسري المتعلق بشؤون الأحوال الشخصية وكذلك المجالات الرياضية و المراكز القيادية في مؤسسات الدولة.

مطالبا باقامة حديقة عامة في موقع سكراب أمغرة

الظفيري: على الحكومة تنفيذ مشروع الواجهة البحرية في الجهراء

منصور الظفيري

أشاد مرشح الانتخابات التكميلية عن الدائرة الرابعة منصور ناشي الظفيري في القرار الصائب الذي اتخذه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح المتمثل بإزالة سكراب أمغره ونقله إلى موقعه الجديد في منطقة التعايم في السالمي، لافتا ان اهالي مدينة سعدالعبدالله والمناطق المحيطة بها قد تنفسوا الصعداء. تاشد الظفيري في تصريح صحفي الجهات المعنية بالدولة متابعة إدارة موقع السكراب بعد إزالته، تجنبا للأخطار والآثار البيئية المحتمل وقوعها مستقبلا، لاسيما أن الموقع تحيط به مدن سكنية.

طالب الظفيري الحكومة ممثلة في وزير المواصلات وزير الدولة للشؤون البلدية عيسى الكندري العمل على إقامة حديقة عامة في موقع سكراب أمغرة تخدم أهالي مدينة سعدالعبدالله لتكون متنفسا ترفيهيا لهم، واستغلال جزء من المساحة ايضا لإقامة مجمع تجاري وفق طراز عصري، مطالبا بالوقت نفسه سرعة إنجاز المخططات بالنسبة للواجهة البحرية لمنطقة الجهراء، تمهيدا للقيام بإنشاء واستكمال مشروع الواجهة، والعمل على إقامة الأماكن الترفيهية وغيرها من المرفقات والخدمات، لتكون في متناول سكان مدينة الجهراء والمناطق المحيطة بها.

دعا إلى استلهام طرح الرعيل الأول في المحافظة على المكتسبات الدستورية

الخلفان: ضعف الأداء النيابي والحكومي أحبط المواطنين وانعكس على أجهزة البلاد

■ كلنا أمل بأن يضع المواطن بصمته التصحيحية في الانتخابات وأن يخرج نوابا على قدر المسؤولية

■ حتى الآن لم نجد أي قضية تم حلها من القضايا التي تلامس نبض الشارع الكويتي

عبدالواحد الخلفان

اكد مرشح الدائرة الثانية للانتخابات التكميلية لمجلس الامة د. عبدالواحد الخلفان على حساسية المرحلة المقبلة في ظل ممارسات خارجة عن روح واصل الدستور الكويتي ففي الوقت الذي يدعو فيه سمو امير البلاد للتمسك بالدستور نجد ان اول من يخرق مواده هما المجلس والحكومة من خلال ممارسات لاتمت باي صلة لمرتكزات الدستور لافتا الى اهمية الالتزام بالنهج الدستوري والقوانين المرعية والحفاظ على هيبة المؤسسة التشريعية واستلهام ماكان يطرحه الرعيل الاول في المجالس السابقة والتي كرست تطبيق الدستور وحسن الخطابة والمحافظة على المكتسبات الدستورية والقانونية. وقال د. الخلفان انه بالنظر للحالة السياسية في البلاد نرى بالفعل ان هناك احباطا شديدا لدى المواطنين كافة في التعامل مع المؤسسات الدستورية سواء المجلس او الحكومة وذلك كله بسبب بطيء وضعف اداء مجلس الامة بالدرجة الاولى ولا شك ان هذا الاحباط انعكس على العمل في كافة اجهزة الدولة بشكل عام، مشددا على ضرورة تفعيل جميع مواد الدستور لانه هو الركيزة الاساسية للعملية الديموقراطية في الكويت داعيا كافة الناخبين الى المشاركة وبقوة في هذه الانتخابات التكميلية لاختيار ممثليهم لدعم التنمية وتفعيل مبدأ الرقابة الصحيحة على اعمال الحكومة فضلا عن مكافحة الفساد و حل ملفات الأزمات والمشكلات الكثيرة من أجل ضمان الاستقرار السياسي. وبين الخلفان ان المسؤولية كبيرة على الناخبين خاصة وان هناك كما سبق وان قلت حالة احباط شديده نفرت الكثيرين من العملية الديمقراطية ولكن كلنا امل بان يضع المواطن بصمته التصحيحية في هذه الانتخابات وان يخرج نوابا يكونون على قدر المسؤولية ويلتفتون لمصلحة البلاد وكم القضايا الشعبية والاقتصادية وغيرها والتي لا تزال قابعة في الادراج الحكومية والنيابية منذ سنوات مؤكدا اننا لا نبخس حق المجلس السابق المبطل ولا المجلس الحالي في تحريك بعض هذه الملفات ولكن حتى الان لم نجد اي قضية تم حلها من القضايا التي تلامس نبض الشارع الكويتي الامر الذي يدعونا وبحق الى التوجيه الصحيح واختيار من يستحق تمثيل الامة بعيداً عن ايه صراعات او حسبات انتخابية لا تقدم شي للوطن بل تزيد الحالة السياسية تعقيدا.

دعا أبناء الوطن إلى المزيد من التفاؤل والأمل

آل هيد: يتحتم علينا العمل وبنية صادقة لإصلاح ما أفسدته الخصومة السياسية

حسن سالم آل هيد

اكد مرشح الدائرة الثانية في الانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الامة حسن سالم آل هيد ان الكويت بحاجة الى تجاوز الخلاف السياسي الذي كان له الاثر البالغ في توقف عجلة التنمية والاصلاح

مشددا على ان البدأ في طريق الإصلاح لا يتاتى الا بالتسامي على الخلافات ومد جسور التعاون بين السلطتين

وقال آل هيد في تصريح صحافي «اننا في هذه اللحظة التي نرى فيها علامات اليأس من الوضع في البلاد وتبدو واضحة على شباب وطننا الحبيب يتحتم علينا العمل وبنية صادقة لإصلاح ما افسدته الخصومة السياسية» لافتا الى إن طريق الإصلاح لا يخلو من الأشواك وهذه هي الحال دائما «فالجنة حفت بالمكاره ولكن لا مناص من المشي في هذا الطريق فهو سبيلنا لكويت افضل».

ودعا آل هيد كل ابناء وطننا العزيز للتفاؤل والامل لأن إشعال شمعة خير من لعن الظلام مؤكدا انه بات اليوم من الواجب على كل مخلص لهذا الوطن بث روح الأمل فما زالت الكويت بخير ومازال الأمل موجود بإصلاح الوضع القائم وبما يضمن مستقبل افضل وواعد.

أكد ان الكويت تحتاج لثورة إدارية لاقتلاع القيادات الفاسدة والفاشلة

الخرافي: انتشار الرشوة جعل المواطن لا يثق بشيء وأدي لإحباطه

دعا المرشح في الدائرة الثانية خليفة الخرافي إلى التركيز على التعاون لانجاز خطة تنمية متعثرة ومشاريع متعطلة وخلق بيئة اكثر نظافة وطهارة بدلا مما نسمعه ونشاهده من فساد وتلوث». مشيرا إلى انه اتخذ شعارا له يعبر عن هذا المعنى وهو «معا لمواجهة حماة الفساد، ومعا لتنمية البلاد وأوضح الخرافي ان انتشار الرشوة في البلاد جعل المواطن لا يثق بشيء وهو سبب رئيسي لزيادة الاحباط واردف بالقول شاهدت ولامست هذا الاحباط خلال جولاتي على الديوانيات حيث ما زال المواطن يطرح تساؤلا: لماذا الحكومة غير قادرة على تنفيذ مشاريع وخطط ومبادرات ودراسات اعدها الخبراء كل في تخصصه؟ ولماذا الحكومة عاجزة عن تطبيق النظم واللوائح والقوانين بل هي سبب في عدم تطبيقها بتوقيع الوزراء والقياديين بلا ماتع لمعاملات يتوسط بها نواب ومتنفذون

واضاف ان المواطن يتساءل عن اسباب تردي الاحوال الادارية خلال إنجاز اي معاملة عدا معاملات كفالات الخدم والتأمينات ودفن الموتى في حين يكون اتمام المعاملات الأخرى صعبا ومعقدا؟ اين ما وعدتنا الحكومة به منذ سنوات طويلة من حكومة إلكترونية؟ وكيف تطبق في بقية دول الخليج وتجري المعاملات بسلاسة؟

واوضح الخرافي ان الكويت تحتاج إلى ثورة إدارية تقتلع قيادات فاشلة فاسدة، فما زالت الكويت في المؤخرة بالتعليم والتنمية والخدمات والإدارة وبالشفافية بالمقارنة مع دول اقل منا ثراء، وقد مل اهل الكويت وسئموا سوء الاوضاع وترديها

استنكر ضعف الرقابة على التعليم الخاص فيما يتعلق بالرواتب المتدنية لبعض المدرسين

النصار: الاحتجاج بأن تطوير التعليم يأخذ وقتاً طويلا «مأخوذ خيره»

عبدالرحمن النصار

اكد عبدالرحمن النصار مرشح الدائرة الثانية في الانتخابات التكميلية لمجلس الامة، أنه ما زالت النظرة إلى حقوق المعلمين قاصرة كما أن الحديث عن تطوير التعليم ما زال محصوراً في التنظير، فلا تطبيق ذا اثر على أرض الواقع، لافتا إلى أن الاحتجاج بان تطوير التعليم يأخذ وقتا أصبح كلاما «مأخوذ خيره»، يتردد على السنة كل من يريد التنصل من المسؤولية، فنحن نرى تطويراً ملحوظا في انظمة التعليم بمختلف الدول التي اتخذت سبلاً تطبيقية أنتجت واقعا ملموسا في مخرجات التعليم لديها.

وأوضح النصار بأنه إذا كانت لدينا القناعة بأن بداية التقدم الحقيقية لأي أمة من الأمم – بل والوحيدة – هي التعليم والتعلم ، وأن كل الدول التي أحرزت من بوابة التعليم شوطا كبيرا في التقدم، ومن ثم نجد هذه الدول المتقدمة تضع التعليم والتعلم في أولوية برامجها وسياستها، وإذا كانت لدينا القناعة بان المعلم هو الذي ينسج خيوط شخصية المتعلم، وتشكيل عقله، وتغذية وجدانه، فإن من اللازم لذلك وضع المعلم في مكانته اللائقة به، إنسانيا واجتماعيا واقتصاديا وغيره، والإخلاص في العمل على خلق منظومة تعليمية قوية تتيح لأبنائنا التنافس محليا وعالميا.

كما أعرب النصار عن استغرابه الشديد من ضعف الرقابة على التعليم الخاص وخاصة فيما يتعلق بما يمنح من راتب شهري متدن لبعض المدرسين في بعض المدارس الخاصة، متسائلا: ما الذي سيمنحه هذا المعلم الذي يتقاضى راتباً لا يكاد يكفي سداد إيجار الشقة التي يسكنها لأبنائنا مقابل راتبه الزهيد.

وشدد النصار على ضرورة النظر في هذا الشان لما له من انعكاسات سلبية وتأثيرات نفسية واجتماعية واقتصادية على المعلم، وهو ما ينعكس بدوره على تحصيل أبنائنا العلمي، لافتا إلى التصريحات الرنانة التي يطلقها المسئولون عن العملية التعليمية والتي تكرر على الدوام ضرورة مراعاة المعلم ومنحه مكانه اللائق به، متسائلا: أين مردود تلك التصريحات؟!، وهل من الإنصاف أن يوضع المعلم الذي يشكل عقول ووجدان أبنائنا في هذا الوضع البلا منطقي على الإطلاق؟، مبدياً استياءه الشديد من عدم الرقابة على الوضع المادي لهؤلاء المعلمين الذين يتقاضون راتبا قد لا يكفيهم بضعة أيام!!

وأفاد النصار بأن برنامجه الانتخابي قد احتوى ملفا على غاية من الاهمية، بل يعد ولا شك عماد اي نهضة وركيزة أي تقدم وسبيل وأساس أي تطور قد يلحق بأي مجتمع من المجتمعات، وهو قضية تطوير التعليم، والنهوض بالعملية التعليمية، مشددا في هذا الجانب على ضرورة ان يتوازى مع تقديم تعليم فاعل يمكن أبناءنا من المنافسة محليا وعالميا في سوق العمل والتكيف مع الثورة المعلوماتية والتكنولوجية الهائلة شيء على جانب كبير من الأهمية الا وهو ضرورة ربط مخرجاته باحتياجات السوق، ما يعمل على تقليل البطالة التي يعاني منها كثير من أبناء الشعب الكويتي، هذا بالإضافة ضرورة إتاحة أفضل أساليب التدريب لتنمية مهارات القائمين على التعليم من المعلمين الأجلاء والهيئات الإدارية والفنية وإكسابهم أحدث الطرق والأساليب الفاعلة في النهوض بالتعليم وتحسين مخرجاته.

عمش: سأكون صوت الدائرة الرابعة في نقل همومها وتطلعاتها للمسؤولين

اكد مرشح الدائرة الرابعة عمش الطوالة الشمري انه يحمل على عاتقه اعادة ثقة المواطن بالمجلس التي اهتزت بعد تبخر الكثير من الوعود النيابية تحت قبة عبدالله السالم والتي كانت عبارة عن دغدغة للمشاعر فقط مشيرا الى ان المواطن البسيط مل من تكرار كلمة الانجاز من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية.. دون ان يرى شيئا ملموسا يحسن من وضعه المعيشي ويوقف موجة الغلاء الفاحش التي ساهمت في تآكل رواتب الغالبية من المواطنين.

والمح الشمري الى ان المشكلة بالكويت ليست في نقص القوانين انما في التطبيق مشيراً الى التطبيق المشوه لقانون صندوق الاسرة وعدم تفعيل قانون مكافحة الفساد وغيره كثير

مطالبا السلطتين الى تبني كل مايسهم في راحة المواطن، موضحا انه كان على مجلس الامة اقرار حزمة من القوانين الشعبية من علاوة الاولاد وبدل الايجار بدلا من التسويف وتأجيلها مستغربا تعلل الحكومة بالتكلفة الباهظة مشيرا الى ان المواطن يستحق الكثير والكثير في ظل الوفرة المالية الكبيرة...ناهيك عن ان هناك امورا تستنزف المال العام كما هو حاصل الآن مع دعم الديزل والذي يكلف الدولة مبالغ خيالية دون فائدة وكان الاجدر تحويل تلك الموارد المالية لدعم المواطن وفي سياق برنامجه الانتخابي اوضح الشمري انه مع المواطن...وانه سيكون صوت الدائرة الرابعة في نقل مطالبها وهمومها وخاصة منطقة الجهراء التي تحتاج الى وقفة مع مطالب وتطلعات اهلها المشروعة من تحديث البنية التحتية قضية الازدحام المروري ومشاكل سكن العزاب وسط العوائل ومتابعة تنفيذ مشاريع المدن العمالية المرتقبة..ومراقبة تنفيذ الحكومة لوعودها في القطاع الصحي والتعليمي..... وانشاء فرع لهيئة ذوي الاحتياجات الخاصة وناد لهم ووضع حد لمعاناة طلبتنا بانشاء فروع للكليات في محافظة الجهراء وانشاء مجمع وزارات مصغر...مشيرا الى ان الطموح كبير ولايتم الا بتكاتف الجهود الشعبية والنيابية وبتطبيق حكومي